

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9551

الاثنين، 19 شباط/فبراير 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة رودريغيز - بيركيت (غيانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيدة إيفستيغيفا
	إكوادور السيد دي لا غاسكا
	الجزائر السيد بنجامع
	جمهورية كوريا السيد هوانغ
	سلوفينيا السيد جيوغار
	سويسرا السيد هاوري
	سيراليون السيد سوا
	الصين السيد جانغ جون
	فرنسا السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي
	موزامبيق السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد وود
	اليابان السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2024/129)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-04373 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2024/129)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة. ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة كاتريونا لينغ، الممثلة الخاصة للأمين العام للصومال ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وسعادة السيد محمد الأمين سوييف، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/129، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لينغ.

السيدة لينغ (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بهذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن التطورات في الصومال منذ الإحاطة السابقة التي قدمتها في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9446)، ويسرني أن أقوم بذلك مع الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد محمد الأمين سوييف. وأشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وبالخدمة المتقانية لأفرادها وقواتها.

أحرزت حكومة الصومال الاتحادية تقدماً ثابتاً في الأشهر الأخيرة في تنفيذ أولوياتها، بما في ذلك استكمال خريطة طريق أمنية حاسمة الأهمية طرحت في مؤتمر الأمن الصومالي في 12 كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. ومنذ إحاطتي السابقة، انضم

الصومال أيضاً إلى جماعة شرق أفريقيا، وبلغ نقطة الإنجاز فيما يتعلق بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتمكن من تحقيق رفع الحظر المفروض على الأسلحة، وحصل مؤخراً على تأييد المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي للحصول على مقعد في مجلس الأمن لعامي 2025 و 2026. وتلك إنجازات هامة جداً.

لقد واجهت منظومة الأمم المتحدة في مقديشو بداية صعبة لهذا العام، ولا سيما الحادث الذي وقع في غالمودوغ في 10 كانون الثاني/يناير الذي يتعلق بإحدى طائراتنا العمودية. ونحن نعمل بشكل وثيق مع الحكومة الاتحادية وجميع الشركاء لتأمين عودة الركاب وطاقم الطائرة بسلام. وأود أيضاً أن أعرب عن التعازي للوفاة المأساوية لأحد أفراد وحدة الحرس الأمني التابعة للأمم المتحدة، الذي قتل في هجوم بنيران غير مباشرة شنته حركة الشباب على مجمع الأمم المتحدة في 11 كانون الثاني/يناير. وعلى الرغم من تلك الأحداث المأساوية، يظل تركيزنا منصبا على دعم الصومال بجدول أعماله الطموح بحق خلال العام المقبل.

وستتضمن الإحاطة التي سأقدمها اليوم معلومات مستكملة موجزة عن ثمانية مجالات: أولاً، التطورات السياسية؛ ثانياً، التطورات الإقليمية؛ ثالثاً، الأمن؛ رابعاً، المرأة والسلام والأمن؛ خامساً، حقوق الإنسان؛ سادساً، الحالة الإنسانية والصلات بتغير المناخ؛ سابعاً، التنمية الاقتصادية، وأخيراً، المرحلة الانتقالية.

سأبدأ بأخر المستجدات عن التطورات السياسية. لا تزال مقترحات المجلس الاستشاري الوطني المقدمة في 27 أيار/مايو بشأن النموذج الانتخابي الجديد موضع نقاش مكثف. وعلى الجانب الإيجابي، هناك تأييد شعبي واسع للانتقال إلى إجراء انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد، بيد أنه ثمة إدراك أيضاً أن الجداول الزمنية التي اقترحتها المجلس الاستشاري الوطني طموحة جداً. ولذلك، تعمل الأمم المتحدة مع وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة لوضع خطة واقعية تكفل رغم ذلك الحفاظ على الزخم نحو إجراء انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد.

والتفاصيل الكاملة لمذكرة التفاهم غير متوفرة، لكن التصريحات العامة قد أدت إلى رد فعل شعبي عدائي قوي في الصومال. ومما يبعث على القلق أيضا أن نرى حركة الشباب تستغل تلك الحالة كسبيل للتجنيد. ونسلم بأن المشاعر القوية في الصومال تضغط على الحكومة لكي تستجيب، ونشجع الرئيس على أن يظل متزنا في رده.

وأكرر كلمات الأمين العام، الذي أشار إلى أن مجلس الأمن أكد مرارا احترامه لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية ووحدته، ودعا جميع الأطراف إلى الدخول في حوار سلمي وبناء والامتناع عن الكلمات أو الأعمال التحريضية التي يمكن أن تزيد من حدة التوترات. ولا بد من تسوية الحالة من خلال الحوار البناء. وفي ذلك الصدد، من المخبىء للأمال أنه لم يحرز أي تقدم كبير في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الأخير.

وتركز نقطتي الثالثة على الوضع الأمني. تبقى مواجهة حركة الشباب إحدى الأولويات العليا للحكومة. وقد أعاقت الأمطار الغزيرة والفيضانات العمليات في نهاية عام 2023. بيد أنه منذ أن خفت حدة الأمطار في كانون الأول/ديسمبر، حققت القوات الحكومية بعض النجاح في جنوب وشرق ولاية غالمودوغ. وتستعد الحكومة الآن لاستئناف العمليات الواسعة النطاق.

ويسر الأمم المتحدة أن تبلغ عن بعض التطورات الإيجابية في تحقيق الاستقرار في المناطق المستعادة حديثا. وعلى وجه التحديد، أحرز تقدم في تحقيق سيادة القانون والحكم والمصالحة وتوفير الخدمات الأساسية. ويجري نشر جهود برنامجية مشتركة للأمم المتحدة في المناطق المستعادة. ومع ذلك، لا يزال تمويل تلك المبادرات محدودا، وأحث الشركاء الدوليين على توفير الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الحيوية لتحقيق الاستقرار في المناطق التي تمت استعادتها حديثا. كان تسليم المسؤوليات الأمنية عن فيلا صوماليا (القصر الرئاسي) إلى قوات الأمن الوطنية في 14 كانون الأول/ديسمبر 2023 معلما رمزيا مهما للصومال. كانت هناك بعض التأخيرات في المرحلة 2 من الخفض التدريجي، لكنها اكتملت بنجاح وبالكامل في نهاية كانون

ونرحب بموافقة البرلمان مؤخرا على القواعد الإجرائية للتغييرات الدستورية. وهذا يحدد الآن مسارنا واضحا للعملية. ومن الضروري الآن التوصل إلى توافق في الآراء شامل للجميع بشأن الإطار الانتخابي. وفيما يتعلق بالدستور، نشجع جميع الأطراف على الانخراط بروح التوافق لالتهاء من العملية. وبدون دستور متفق عليه، يظل الصومال عرضة للأزمات المتواصلة، في ظل عدم وجود قواعد متفق عليها تمكن من حلها.

وأشيد بشعب ولاية بونتلاند العضو في الاتحاد على اختتامه السلمي للعملية الانتخابية في 8 كانون الثاني/يناير. وأعاد المجلس التشريعي لولاية بونتلاند انتخاب الرئيس سعيد عبد الله ديني، الرئيس السادس لبونتلاند لولاية ثانية. وكان حضور الرئيس حسن شيخ محمود وثلاثة من رؤساء الولايات الأعضاء في الاتحاد حفل التنصيب في 25 كانون الثاني/يناير إشارة إيجابية جدا. ونأمل أن يكون ذلك قد أرسى الأساس لاستئناف الحوار مع إعادة مشاركة الرئيس ديني مشاركة كاملة في عملية المجلس الاستشاري الوطني. ويمكن أن يمثل مؤتمر غاروي المعني بمستقبل الصومال المزمع عقده جزءا هاما من عملية الاستئناف، مع إتاحة الفرصة لإجراء مشاورات أوسع نطاقا مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم النساء والشباب.

وفي منطقة لاسعانود وسول، ظل الوضع هادئا منذ أعمال العنف التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ومع ذلك، لا يوجد وقف إطلاق نار رسمي. ونواصل حث جميع الأطراف على العمل من أجل تبادل فوري للمحتجزين والالتزام بعدم وقوع المزيد من العنف وبدء الحوار ومعالجة العوامل الكامنة وراء النزاع. وبوصفنا الأمم المتحدة، نواصل تقديم المساعدة الإنسانية للمتضررين ودعم إزالة الألغام والتعافي المبكر.

والنقطة الثانية تتعلق بالتطورات الإقليمية. في 1 كانون الثاني/يناير، أعلنت إثيوبيا وصوماليالاند عن مذكرة تفاهم تمنح إثيوبيا وفقا للتقارير عقد إيجار لمدة 50 عاما لمنطقة طولها 20 كيلومترا من الخط الساحلي مقابل بعض الفوائد السياسية والاقتصادية لصالح صوماليالاند.

والفحشاء. وتعريف الطفل بأنه شخص يقل عمره عن 18 عاما خطوة إيجابية. ومع ذلك، هناك مواد في مشروع القانون لا تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، يجب أن يتضمن تعريف الاغتصاب عنصر الموافقة كجزء من الجريمة، ويجب تعريف جريمة الفحش بوضوح بحيث يكون السلوك المحظور والمعاقب عليه بموجب القانون واضحا. وعرضت الأمم المتحدة تقديم المساعدة التقنية لتعزيز الامتثال وتعمل مع الشركاء للدعوة إلى تعديل مشروع القانون ليتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ويساورني القلق إزاء ارتفاع عدد الإصابات بين الأطفال بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب وحوادث تبادل إطلاق النار، التي تؤثر بشكل خاص على الأطفال. ما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء عدد الانتهاكات المنسوبة إلى حركة الشباب واستمرار الحركة في اختطاف الأطفال لتجنيدهم واستخدامهم. وأدعو جميع أطراف النزاع إلى الوقف الفوري للانتهاكات ومنعها والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتتعلق نقطي السادسة بالحالة الإنسانية والصلاات بتغير المناخ. لا تزال الأزمة الإنسانية في الصومال مروعة. في عام 2023، شهد الصومال أسوأ موجة جفاف منذ عقود، أعقبها تأثير ظاهرة النينيو، مما أدى إلى هطول أمطار غزيرة وفيضانات واسعة النطاق في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وقد أثر ذلك على أكثر من 2,4 مليون شخص، وأغرق الأراضي الزراعية وألحق أضرارا بالبنية التحتية الحيوية. إن خطة الاحتياجات الإنسانية والاستجابة الإنسانية لعام 2024 ستطلب 1,6 بليون دولار لتلبية احتياجات 5,2 ملايين شخص من الفئات الأضعف في الصومال. غير أن هذا يمثل انخفاضا بنسبة 37 في المائة عن عام 2023. ويتمشى هذا الخفض مع نهج جديد يهدف إلى جعل الاستجابة الإنسانية محددة الأهداف والأولويات بدرجة عالية، نظرا لتضائل توقعات التمويل على مستوى العالم. لكن ذلك سيتطلب تعاونا أكبر مع الجهات الفاعلة في مجالي التنمية والسلام لمعالجة أوجه الضعف الكامنة. إن دمج استراتيجيات القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ في المساعدات الإنسانية أمر مهم

الثاني/يناير. وإذ أن التخطيط جار الآن لبعثة جديدة بقيادة الاتحاد الأفريقي اعتبارا من كانون الثاني/يناير، فقد يلزم تنقيح خطط التخفيض التدريجي للسماح بالانتقال السلس إلى أي قوة جديدة وللحيلولة دون حدوث فراغ أمني خلال المرحلة الانتقالية. ومن الضروري أن يتم المزيد من عمليات التخفيض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال بطريقة تكفل حماية المجتمعات المحلية وتمكن من استمرار وجود المجتمع الدولي في الصومال.

وأخيرا، فيما يتعلق بالأمن، أرحب بالتزام الحكومة الاتحادية في 11 شباط/فبراير بنقل جميع الذخائر الشديدة الانفجار من مستودع أسلحة هالاني بحلول 25 شباط/فبراير. وهذا أمر بالغ الأهمية للتقليل إلى أدنى حد من الخطر الذي يشكله على المجتمع الدولي والسكان المحليون المحيطون به.

وتتعلق نقطي الرابعة بالمرأة والسلام والأمن. لقد وصلنا العمل مع الحكومة والنساء في البرلمان الاتحادي والمجتمع المدني للنهوض بإعمال حصة ال 30 في المائة المخصصة للمرأة. وعلى الرغم من الجهود المتضافرة، لا تزال المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها يشكلان تحديا كبيرا. ولتوضيح هذه النقطة، هناك امرأة واحدة فقط من بين الأعضاء الجدد في برلمان بونتلاند، من بين 66 نائبا. وقد ساهم النموذج الانتخابي، والقضايا الأمنية، وهياكل السيطرة الذكورية، ونقص التمويل للحملات السياسية النسائية، في هذا التمثيل الناقص. وقد التقيت بكار القيادات النسائية مرة أخرى في شباط/فبراير. كان لديهن ثلاث رسائل رئيسية لي. أولا، يجب أن يكرس الدستور قيد الاستعراض حاليا نسبة تمثيل لا تقل عن 30 في المائة على جميع المستويات. ثانيا، كرر الإعراب عن تأييدهن القوي لانتخابات تقوم على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد. وثالثا، إنهن يعارضن بشدة مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وصوماليلاند، نظرا لإمكانية أن تؤدي إلى نشوب نزاع في المنطقة والأثر غير المتناسب للنزاع على النساء والفتيات.

وتتعلق نقطي الخامسة بحقوق الإنسان. على الصعيد التشريعي، وافق مجلس الوزراء الصومالي على مشروع قانون جرائم الاغتصاب

على الحماية. وستكون تلك المظلة الأمنية ضرورية أيضا للتمكين من تنفيذ ولاية الأمم المتحدة وجهود المجتمع الدولي الأوسع في الصومال. وتطلب حكومة الصومال الاتحادية مجموعة متطورة من تدابير الدعم اللوجستي للأمم المتحدة لتعزيز النظم والقدرات الوطنية. وسيبحث الاستعراض المستقل لمكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال كيفية تحقيق ذلك بطريقة تعزز قدرة الحكومة الصومالية. إن التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لبعثة الاتحاد الأفريقي الجديدة أمر حيوي. ونحن نعمل مع الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية لاستكشاف جميع طرائق التمويل المحتملة، بما في ذلك تطبيق القرار 2719 (2023) بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. ونعمل أيضا مع الاتحاد الأفريقي وشركائه لضمان أن يكون دعما الجماعي لقطاع الأمن أكثر اتساقا وأن نحدد أساليب عمل أكثر ابتكارا ومرونة وفعالية من حيث التكلفة. نحن ندرك أن علينا القيام بالعمل بشكل مختلف لضمان اتباع نهج أكثر استدامة.

وفي الختام، لا يزال الصومال قادرا على الصمود، ولا يزال التزام الحكومة الاتحادية بخطتها لبناء الدولة قويا. إن جهود الحملة ضد التمرد جذيرة بالثناء، ولكن هناك حاجة إلى المزيد لضمان استدامة مكاسبها. وأود أن أؤكد لشعب الصومال دعم الأمم المتحدة الثابت لخطة بناء الدولة في بلده، وأن أشدد على أن دعم مجلس الأمن أساسي لنجاح الصومال. ومن خلال دعما الجماعي، يبرهن الصومال على أن البلد يمكن أن يخرج من صراع طويل ليصبح بلدا ينجز لشعبه ويعمل كقوة للخير في المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة لينغ على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد سوييف.

السيد سوييف (تكلم بالإنكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لإحاطتهم علما بالحالة في الصومال.

وأود أن أبدأ بتهنئة حكومة غيانا على رئاستها لمجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. ويسرني أن أتكلم إلى جانب السفيرة كاتريونا لينغ، رئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. أود أن أشيد

لإيجاد حلول مستدامة وطويلة الأجل للتحديات المعقدة في الصومال، وهذا يتطلب استجابة كلية تتجاوز نماذج المساعدات التقليدية من أجل بناء القدرة على الصمود من خلال حلول دائمة. وبعد الدورة الثامنة والعشرين الأخيرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبلوغ نقطة الإنجاز وفقا للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، هناك زخم كبير لتعزيز وصول الصومال إلى التمويل المناخي. كما انضم الصومال إلى فرقة العمل العالمية المعنية بالحصول على التمويل المناخي، وهو ما من شأنه أن يسمح له بتحرير التمويل الذي تم التعهد به في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وتتعلق نقطتي السابعة بالتنمية الاقتصادية. أود أن أهنئ الحكومة وجميع الشركاء الذين دعموا الصومال في الاستكمال الناجح لعملية تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في كانون الأول/ديسمبر 2023، ومن المشجع أن الصومال سيحصل على تمويل في صورة منح من البنك الدولي لمدة عام آخر. وتدعم الأمم المتحدة أولويات الحكومة بشأن تعبئة الإيرادات المحلية والمساءلة والالتزام بتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين. لكن فيما يتعلق بتمويل بناء الدولة، تواجه الأمم المتحدة عجزا ضخما في تمويل البرمجة المشتركة ذات الأهمية الاستراتيجية. فبدون التمويل الكافي، لن نتمكن من تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، الذي يتماشى مع خطة التنمية الوطنية للصومال، وأحث الشركاء الدوليين على توفير الموارد الكافية للصندوق المشترك للصومال.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أطلع الأعضاء على آخر المستجدات بشأن الجوانب الاستراتيجية للتخطيط الانتقالي. في مؤتمر الأمن في كانون الأول/ديسمبر 2023، قدمت حكومة الصومال الاتحادية خطتها لنقل المسؤولية الأمنية الكاملة إلى الملكية الوطنية. وأعرب الشركاء الدوليون عن نيتهم الجماعية لدعم الحكومة الاتحادية في مواجهة التمرد وبناء مستقبل مستقر ومزدهر. ومع استمرار خفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، طلب الصومال بعثة جديدة أصغر حجما يعاد تحديد أهدافها تابعة للاتحاد الأفريقي، تركز

الرئيسيين الذين يحثون جميع الشركاء على احترام سيادة الصومال ووحدته وسلامته الإقليمية. ونشجع بقوة السعي إلى حل سلمي للنزاع من خلال الحوار والتقييد بالقانون الدولي بغية الحفاظ على الاستقرار والتعاون في المنطقة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، كثفت قوات الأمن الصومالية، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، جهودها المناوئة لحركة الشباب على مدى الأشهر الـ 18 الماضية، وحققنا عدة نجاحات هامة. بيد أننا واجهنا أيضاً نكسات، بعضها خطير، على أيدي حركة الشباب. وفي ذلك الصدد، أدين بشدة الهجمات التي شنتها حركة الشباب مؤخراً على معسكرنا الأساسي وعلى القوات الوطنية في شبيلي وعلى معسكر الجنرال غوردون في مقديشو. ومن الواضح أن حركة الشباب لا تزال تشكل تهديداً كبيراً، وتمتلك القدرة على تنفيذ هجمات في جميع أنحاء الصومال. بالإضافة إلى ذلك، هناك مخاوف متزايدة بشأن احتمال اختراق الحوثيين للمنطقة. ويجب أن نعترف بذلك وأن نتعلم من تلك الأحداث، خاصة وأن البعثة تستعد لتخفيض إضافي لعدد قواتها يبلغ 4 000 جندي بحلول نهاية حزيران/يونيه، مما يجعل عدد قواتنا أقل من 10 000 فرد. ويبرز ذلك الشاغل الطابع المترابط للتحديات الأمنية في المنطقة والحاجة إلى نهج شامل للتصدي لها.

ويسرني أن أبلغكم بأن عملية الانتقال الأمني لا تزال تحرز تقدماً تحت قيادة حكومة الصومال الفيدرالية. وقبل أن أكمل، أود أن أثني على الحكومة الفيدرالية لمشاركتها في استضافة المؤتمر الأمني في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر 2023 الذي قدم فيه الصومال خطته لتطوير قطاع الأمن إلى الشركاء الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي. تعالج الخطة قضايا حاسمة، بما في ذلك أهمية إكمال عملية الانتقال والتخطيط بنجاح إلى ما بعد الموعد النهائي الحالي في كانون الأول/ديسمبر. ونتيجة لذلك، شهدت العملية الانتقالية تجدد التعاون والتآزر في تنفيذ الأولويات المشتركة المتفق عليها. وواصلت البعثة دعم قوات الأمن الصومالية في عملياتها الهجومية ضد حركة الشباب، بما في ذلك من خلال عمليات التشكيل والتطهير استعداداً للقيام بعمليات حاسمة.

بالرئيس حسن شيخ محمود على قيادته الاستثنائية والتقدم الذي أحرزه الصومال حتى الآن. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني لقوات الأمن الصومالية والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال على جهودها المشتركة، وأن أشيد بأولئك الذين جادوا بأرواحهم في السعي لتحقيق السلام والأمن في الصومال. إن بسالتهم ونكرانهم للذات لن يطويها النسيان.

وقبل جلسة الإحاطة هذه، أتيحت لي الفرصة للتشاور مع الشركاء الرئيسيين المشاركين في عملية بناء الدولة في الصومال، بما في ذلك المناقشات بشأن المرحلة الانتقالية الجارية. وفي 9 شباط/فبراير، أطلعتُ الشركاء الدبلوماسيين المقيمين في نيروبي على التقدم المحرز في العملية الانتقالية والدعم اللازم لضمان انتقال سلس ونجاح يعزز استقرار الصومال وتنميته. وأعتقد أن تلك المناقشات ضرورية لمواءمة الجهود والدعم نحو تحقيق ذلك الهدف.

ومنذ إحاطتي السابقة للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر 2023، بلغ الصومال معالم بارزة (انظر S/PV.9446). وهي تشمل انضمامه إلى جماعة شرق أفريقيا، وتحقيق تخفيف عبء الديون، ورفع الحظر المفروض على الأسلحة، وعقد مؤتمر الأمن الصومالي بنجاح في نيويورك. والأهم من ذلك أن الصومال بدأ عملية التعديل الدستوري، وهي خطوة حاسمة نحو النهوض بالشمولية وتعزيز أسس الحوكمة الرشيدة. والجهود المستمرة التي يبذلها الرئيس حسن شيخ محمود لتعزيز الحوار بين قادة الصومال جديرة بالثناء. إن حضوره مؤخراً حفل تنصيب زعيم بونتلاند، الرئيس سعيد عبد الله ديني، وزيارته إلى كيسمايو للتشاور مع قيادة جوبالاند، قد أظهرت تصريحاته التي تعزز الوحدة وتبني على التقدم المحرز في عام 2023. وتلك المبادرات مفيدة في تهيئة بيئة سياسية متماسكة ومستقرة في الصومال، وهو أمر أساسي لاستمرار تنمية البلد وتقدمه.

بيد أننا نأسف للتوترات السياسية الأخيرة بين الصومال وإثيوبيا عقب توقيع مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وصوماليلاند. ونردد نداءات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وغيره من الشركاء الدوليين

المتحدة وغيرهما من الشركاء الرئيسيين ويخطط للترتيبات الأمنية لما بعد البعثة. وعلاوة على ذلك، عُقد في أديس أبابا اجتماع تشاوري رفيع المستوى عشية مؤتمر القمة السابع والثلاثين للاتحاد الأفريقي في إطار مجموعة الشركاء الأمنيين الأساسيين، في 13 شباط/فبراير، توصل فيه الشركاء إلى تفاهم متبادل بشأن كيفية الحفاظ على الزخم طوال المراحل المتبقية من الانتقال الأمني. ويسرني أن أبلغكم بأن الشركاء اتفقوا على الخطوط العريضة لمعايير الترتيبات الأمنية لمرحلة ما بعد البعثة. وجرى التشديد على دور مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في البت في نوع البعثة الجديدة وفقاً لفريق عمليات دعم السلام التابع للاتحاد الأفريقي، لا سيما فيما يتعلق بنطاقها وحجمها وتكوينها ومدتها وخيارات تمويلها.

وفي هذه المرحلة الحاسمة، أود أن أشدد على أهمية مواصلة التركيز على ضمان انتقال سلس ومنظم للمسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر. وبقيامنا بذلك، سنرسي أساساً متيناً لأي ترتيب أمني لفترة ما بعد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، وهو ما من شأنه جعل تحقيق تقدم واستقرار مستدامين في الصومال أمراً ممكناً.

في الختام، أود أن أعرب عن امتنان البعثة لاتخاذ المجلس مؤخراً القرار 2719 (2023)، الذي يتناول تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وأشيد بقيادة كل من مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على جهودهما لدفع تلك المبادرة إلى الأمام. والقرار 2719 (2023) شهادة على التعاون والشراكة المتناميين بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في إعادة تحديد استراتيجياتنا المشتركة وإيجاد حلول مبتكرة لتعزيز السلام والاستقرار العالميين. وبالنظر إلى أن الصومال قد بين رؤيته للترتيبات الأمنية لمرحلة ما بعد البعثة الانتقالية وحدد الدعم الذي يحتاجه من شركائه الرئيسيين في خطته لتطوير القطاع الأمني، أناشد المجلس أن يواصل دعمه وأن يكفل تمويل البعثة المتوخاة لمرحلة ما بعد البعثة الانتقالية على نحو مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به. وسيكون ذلك الدعم حاسماً لضمان الاستقرار على المدى الطويل وبناء المؤسسات، ولا سيما

وعلى الرغم من مواجهة بعض التحديات، مثل تأثير نمط الطقس لتيار النينيو والعمليات الإدارية الأخرى الخارجة عن سيطرتنا، فقد اكتملت بنجاح المرحلة الثانية من تخفيض 3 000 جندي من قوات الحركة بالتعاون مع حكومة الصومال الفيدرالية ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. ومع اكتمال المرحلة الثانية من الخفض التدريجي للقوة، تحول تركيزنا إلى التخطيط للمرحلة الثالثة من الخفض التدريجي. وقد بدأت بالفعل مناقشات مفتوحة وبناءة مع الحكومة الفيدرالية، مع الأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من عمليات الخفض التدريجي السابقة ومعالجة أي قضايا محتملة تتعلق بالتواريخ المستهدفة، تمثيلاً مع مؤتمر قادة القطاعات للبعثة الذي عقد مؤخراً لبدء عملية التخطيط للمرحلة التالية من الخفض التدريجي، وضمان انتقال سلس وفعال.

غير أن من المهم أن نشير إلى أن تقييماتنا تشير إلى أن المرحلة الثالثة من الخفض التدريجي ستشكل تحديات وفرصاً على حد سواء. ومع الخفض الكبير في عدد القوات، ستتأثر حماية القوة للمراكز والمنشآت السكنية الرئيسية، فضلاً عن تأثر تيسير المساعدة الإنسانية. ولئن كانت تلك التحديات كبيرة، فمن المهم ألا تحجب الفرص التي تنتظرنا. وقد أدى نشر عتاد جوي إضافي مؤخراً إلى تعزيز الدعم التشغيلي الذي تقدمه البعثة لقوات الأمن الصومالية، مما يدل على التزامنا المستمر بنجاح البعثة. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجلس تشجيع الشركاء على أن يظلوا ثابتين في دعمهم لجهود الصومال الرامية إلى تكوين القوات، بما في ذلك تطوير القدرات العسكرية المتخصصة. ومن شأن هذا النهج المتعدد الأبعاد أن يضمن أن الخفض التدريجي للبعثة لا يعرض للخطر المكاسب التي تحققت حتى الآن بشق الأنفس في مجالي الأمن والاستقرار.

وتحسباً للترتيبات الأمنية لما بعد البعثة، أشيد بقيادة الحكومة الفيدرالية وامتلاكها زمام العملية، التي بدأت بالمفاوضات التي أجريت في 18 كانون الثاني/يناير بين حكومة الصومال الفيدرالية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وتماشياً مع القرار 2710 (2023)، أرسل الاتحاد الأفريقي فريقاً تقنياً للعمل مع حكومة الصومال الفيدرالية والأمم

قبل تجديد الولاية في حزيران/يونيه. ونذكر مشاكل التمويل التي واجهت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، وكما قلنا مرات عديدة، حاولت المملكة المتحدة أن تؤدي دورها في حلها. ولكننا نقترّب من منعطف حاسم. وقد استثمر الصومال والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الكثير للوصول إلى ما وصلنا إليه اليوم، ولا نريد أن يذهب ذلك التقدم سدى. ولذلك، نشجع جميع شركاء الصومال على مواصلة دعم الصومال طوال فترة انتقاله الأمني والتفكير في سبل مبتكرة لمواصلة الدعم في مرحلة ما بعد البعثة الانتقالية ومرحلة ما بعد مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. وإذا لم نفعل ذلك، فإن حركة الشباب هي المستفيدة.

أخيرا، ينطوي المشهد الأمني المتغير في الصومال على مخاطر إنسانية كبيرة إلى جانب أزمة إنسانية حادة وطويلة الأمد بالفعل. لذلك، فإن من دواعي القلق البالغ أن خطة الاستجابة الإنسانية لا تزال تعاني من نقص كبير في التمويل. وتحت المملكة المتحدة المانحين على المساهمة في الخطة بغية تلبية الاحتياجات العاجلة غير الملباة في الصومال. ويجب ألا يضر أي تغيير أو قرار بشأن أمن الصومال بحماية المدنيين وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم الجزائر وسيراليون وبلدي، موزامبيق، فضلا عن غيانا (مجموعة 1+3). نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كاتريونا لينغ، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد محمد الأمين سوييف، على إحاطتهما المتبصرتين والزائرتين بالمعلومات. وقبل ذلك وهو الأهم، نشكرهما على جهودهما غير العادية في العمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار في الصومال. وأرحب أيضا بمشاركة الممثل الدائم للصومال في هذه الجلسة.

أحطنا علما بتقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2024/129) والمعلومات المستكملة عن تنفيذ ولايتي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم

لإنشاء مؤسسات قادرة على الصمود وشاملة للجميع تكفل الأمن وتقلل خطر نشوب النزاعات وتتصدى بفعالية للتهديدات المحتملة. وستسهم تلك النتيجة في جعل الصومال آمنا ومزدهرا، مما سيشكل مثالا يحتذى به لمبادرات بناء السلام في المنطقة وخارجها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد سوييف على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر

الممثلة الخاصة للأمين العام لينغ والممثل الخاص سوييف على إحاطتهما وأشيد بعمل فريقيهما في الصومال. وأرحب أيضا بمشاركة الممثل الدائم للصومال في هذه الجلسة.

أود أولا أن أتناول مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وصوماليلاند. وكما قلنا من قبل، تؤكد المملكة المتحدة من جديد دعمها لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية. والمملكة المتحدة صديق مقرب وشريك قديم لكل من الصومال وإثيوبيا، ونواصل العمل مع الحكومتين مباشرة. وتدعو المملكة المتحدة إلى حوار هادئ لتهدئة الوضع وتعرب عن دعمها لجهود الوساطة، بما في ذلك عمل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي.

وإذ أنتقل إلى الحالة في الصومال على نطاق أوسع، تلاحظ المملكة المتحدة أن البرلمان الصومالي بدأ مناقشة التعديلات الدستورية المبينة في اتفاقات المجلس الاستشاري الوطني السابقة ونحث الحكومة الفيدرالية على اتباع نهج تشاوري يكفل تحقيق توافق في الآراء لضمان أن تحظى العملية بدعم واسع النطاق بين الصوماليين.

يمثل هذا العام محطة مهمة في عملية الانتقال الأمني في الصومال. فبعد 15 عاما من الخدمة الشجاعة حقاً، من المقرر أن تغادر بعثتا الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الحاليتان البلد في نهاية العام. ونتطلع إلى تلقي معلومات مستكملة من الصومال الشهر المقبل بشأن متطلباته حتى عام 2025 وما بعده ونشجع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على العمل معا بشكل وثيق بشأن خطواتهما التالية

ترى مجموعة 1+3 أن استقرار الصومال يتطلب ظروفًا إقليمية مزدهرة ومستقرة. ولذلك، نشدد على أهمية حل جميع الخلافات الناشئة بين بلدان المنطقة بالحوار في إطار الأدوات والأطر الإقليمية المتاحة.

وتتشي مجموعة 1+3 على حكومة الصومال للتقدم المحرز في تنفيذ خطتها المتعلقة بقطاع الأمن وتعزيز المكاسب الأمنية التي حققتها قوات الأمن الصومالية من خلال هجومها على حركة الشباب. ونرحب كذلك بالانتهاء من المرحلة 2 من خطة خفض التدرجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال ليصل مجموع القوات المنسحبة إلى 5 000 فرد، فضلا عن تسليم 13 قاعدة أمامية للعمليات إلى قوات الأمن الصومالية.

ومن هذا المنطلق، وبينما من المقرر أن تدخل المرحلة 3 من خطة خفض التدرجي التي تشمل 4 000 من قوات البعثة الانتقالية حيز التنفيذ، نود أن نشدد على الدور الهام لمفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومة الصومال الفيدرالية والأمم المتحدة والشركاء الدوليين والتنسيق معهم، فضلا عن دعمهم المفيد. وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدة إلى قطاع الأمن في الصومال.

وترحب مجموعة 1+3 بالالتزام الذي أعربت عنه حكومة جمهورية الصومال الفيدرالية أثناء المؤتمر المتعلق بالأمن في الصومال الذي عُقد في نيويورك يوم 12 كانون الأول/ديسمبر 2023 بمواصلة عملية نقل المسؤوليات الأمنية الوطنية، بما في ذلك الرؤية المعروضة لتطوير قدرات قوات الأمن الصومالية في المستقبل. ونسلم بأننا نتجه نحو مرحلة ما بعد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والتي تتطلب مساهمة جميع الشركاء للبناء على المكاسب الهامة التي تحققت منذ إنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ثم البعثة الانتقالية. ولذلك، نشجع أن تكفل المناقشات حول مرحلة ما بعد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال الشمول الضروري ومشاركة حكومة جمهورية الصومال الفيدرالية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الدوليين. لا تزال مجموعة 1+3 تشعر بالقلق إزاء التهديد الذي تشكله حركة الشباب الإرهابية للسلام والأمن والاستقرار في الصومال، بما

الدعم في الصومال. وتشعر مجموعة 1+3 بالتفاؤل إزاء الجهود المتجددة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة والدعم الذي يقدمه إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال في مساعدة حكومة الصومال الاتحادية في عملية بناء الدولة وتنفيذ مبادرات لبناء السلام.

ويسرنا ويشجعنا بشكل خاص تدابير الإصلاح التي اتخذتها حكومة الصومال الاتحادية على الجبهات السياسية والاقتصادية والأمنية. ونرحب بانضمام الصومال إلى جماعة شرق أفريقيا، الأمر الذي من شأنه أن يتيح فرصا لإقامة شراكات ومبادلات تجارية أقوى على الصعيد الإقليمي، وهي اللبنة الضرورية لتعزيز التنمية الاقتصادية للصومال في المستقبل. وتتشي مجموعة 1+3 على حكومة الصومال بلوغها نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الأمر الذي سيسمح بزيادة الإيرادات المحلية للبلد. ونتفق مع الأمين العام على أنه سيكون من الأهمية بمكان في الفترة المقبلة اغتنام الزخم الحالي وتحقيق مزيد من التقدم نحو تحقيق الأولويات الوطنية للبلد من خلال مواصلة الحوار السياسي والسعي إلى بناء توافق في الآراء.

وترحب مجموعة 1+3 بالاجتماع المشترك للجنة المستقلة لمراجعة وتطبيق الدستور واللجنة البرلمانية المشتركة للإشراف على الدستور لإجراء تحليل تقني للاتفاق الذي توصل إليه المجلس الاستشاري الوطني ولمناقشة التعديلات المقترحة الواردة في الفصول الأربعة الأولى من الدستور المؤقت لجمهورية الصومال الفيدرالية. ونأمل أن تنطوي العملية على مشاورات واسعة النطاق وأن تشمل جميع شرائح المجتمع الصومالي. وفي هذا الصدد، نحث جميع أصحاب المصلحة المعنيين على التكاتف بروح من التوافق والاتفاق على سبل المضي قدما في عملية مراجعة الدستور والنموذج الانتخابي لمعالجة جميع الشواغل المثارة. وعلاوة على ذلك، نود أن نشيد بحكومة جمهورية الصومال الفيدرالية على تعيينها لنساء في أدوار استشارية رئيسية. ونشجع مشاركتهن، فضلا عن مشاركة الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني، في عمليات الحوكمة وصنع القرار.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن امتناني للممثلة الخاصة للأمين العام لينغ والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي سوفيف على إحاطتهما الشاملتين. وأرحب أيضا بمشاركة الممثل الدائم للصومال في جلسة اليوم.

يمر الصومال بلحظة مفصلية. ويشهد البلد حالة أمنية انتقالية في ظل السحب الكامل الوشيك لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال بحلول نهاية هذا العام. وقد تصاعد التوتر فجأة في القرن الأفريقي في الآونة الأخيرة عقب توقيع مذكرة تفاهم بين إثيوبيا وصوماليالاند. وعلاوة على ذلك، يواجه البلد تحديات معقدة ومتعددة الأبعاد فيما يتعلق بالعملية السياسية والحالة الإنسانية التي غالبا ما تتفاقم بسبب تغير المناخ. وفي ضوء تلك الظروف، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، لا تزال حركة الشباب الإرهابية تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في الصومال والمنطقة. ونندد بالهجمات التفجيرية التي وقعت مؤخرا في سوق بكارو وإحدى القواعد العسكرية في مقديشو والتي أدت إلى مقتل ما لا يقل عن 10 مدنيين في تفجير سوق بكارو وخمسة أفراد عسكريين في تفجير القاعدة العسكرية. ونشيد بتفاني حكومة الصومال الاتحادية، فضلا عن البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، في مواجهة حركة الشباب على مدى السنوات الـ 17 الماضية. ومع إكمال بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال مؤخرا المرحلة 2 من انسحابها - أي تخفيض عدد القوات بـ 3 000 - فإننا نرحب بالتزام الصومال بالنهوض بمرحلة انتقال أمنه الوطني. وقد أسهمت جمهورية كوريا، على مدى العقد الماضي، بأكثر من 18 مليون دولار في أنشطة السلام والأمن التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الدعم المالي بمبلغ 1.2 مليون دولار في عام 2023 وشراء ناقلات جنود مدرعة لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

وسيكون من الضروري إنشاء هيكل فعال لما بعد البعثة الانتقالية من أجل الحفاظ على إرثها والبناء عليه. وبدون ذلك، فإننا نجازف

في ذلك ما يتعلق بالاستخدام الأخير للأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. ونغتنم هذه الفرصة لإدانة الهجوم بقذائف الهاون على منطقة مطار آدم عدي الدولي في 11 كانون الثاني/يناير الذي أسفر عن مقتل أحد أفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة. ونقدم بخالص تعازينا لأسرة المتوفى وزملائه. كما نوجه الانتباه إلى طابع حركة الشباب الإرهابية العابر للحدود الوطنية ونؤكد أن الجهود الرامية إلى وقف توسعها ينبغي أن تكون متعددة الجنسيات ومنسقة.

وترى مجموعة 1+3 ضرورة أن يواصل الشركاء الدوليون دعمهم لحكومة جمهورية الصومال الفيدرالية في تنفيذ خططها الاستراتيجية الوطنية، بما في ذلك خطة تطوير القطاع الأمني. وفي هذا الصدد، نرحب بالدور القيادي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال في دعم وزارة الداخلية والشؤون الفيدرالية والمصالحة في برامج بناء الدولة والمصالحة، فضلا عن الجهود المبذولة في وضع اللامسات الأخيرة على عملية استعراض إطار المصالحة الوطنية. ونلاحظ بقلق حلقة موجات الجفاف والفيضانات المدمرة التي تزيد من تفاقم الأزمات الإنسانية وإعاقة التنمية في الصومال. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا إلى المجتمع الدولي لزيادة دعمه المالي الموجه لحكومة الصومال الفيدرالية بما يسمح بتقديم مساعدة إنسانية أفضل وأشمل، فضلا عن تنفيذ برامج إنمائية بغية معالجة الأسباب الجذرية لضعف الشعب الصومالي.

وتود مجموعة 1+3 أن تعرب عن تقديرها للاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في الصومال. ونشيد بعملهم الشاق والتزامهم في ظل ظروف قاسية وصعبة في كثير من الأحيان. ويجسد ذلك التزامهم وتفانيهم القويين تجاه الشعب الصومالي، وهو أمر نشيد به كثيرا. وتود مجموعة 1+3 أن تختتم بيانها بالتأكيد مجددا على احترامنا الكامل لسيادة شعب وحكومة جمهورية الصومال الفيدرالية وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

دولار منذ عام 2019 في محاولة لدعم الصومال في الاستجابة للتحديات الإنسانية، بالإضافة إلى 2.3 مليون دولار إضافية في عام 2023 لمنطقة القرن الأفريقي الأوسع. وفي ذلك الصدد، نلاحظ أن الصدمات المناخية المتكررة في البلد، بما في ذلك دورة مدمرة من الجفاف والفيضانات إلى جانب الأمطار الغزيرة الناجمة عن ظاهرة النينو، تزيد من تدمير سبل العيش وتفاقم انعدام الأمن الغذائي. ونحث بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال على أن تضطلع بشكل استباقي باستراتيجيات شاملة مراعية لتغير المناخ لتقييم المخاطر وإدارتها، وأن تقدم تقريراً إلى المجلس. وذلك مهم بصفة خاصة لأن الجماعات المسلحة مثل حركة الشباب يمكنها الاستفادة من الآثار المحلية لتغير المناخ وثورات الحكم لتعزيز تجنيدها والسيطرة على المجتمعات.

وفي الختام، تكرر جمهورية كوريا تأكيد دعمها الثابت لعمل الممثل الخاص لـ لينغ وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والمنظمات الإقليمية الرئيسية في تعزيز السلام والاستقرار في الصومال. وجمهورية كوريا على استعداد لدعم عملية انتقال ناجحة في الصومال.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين في شكر السيدة كاتريونا لينغ، الممثلة الخاصة للأمن العام في الصومال، والسيد محمد الأمين سوييف، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، على إحاطتهما الشاملتين اليوم، وكذلك على جهودهما في دعم استمرار تقدم الصومال. كما أرحب بممثل الصومال في جلسة اليوم. وتود سلوفينيا أن تعرب عن دعمها وتقديرها الكاملين لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. وأود كذلك أن أشيد بالبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وقوات الأمن الصومالية والشركاء الآخرين على التضحيات التي قدموها في كفاحهم ضد حركة الشباب. وأود اليوم أن أثير ثلاث نقاط.

برؤية الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس في مكافحة الإرهاب تضيق، لا سيما في السياق الحالي للتوترات الإقليمية المتصاعدة واحتمال التوسع الانتهازي لحركة الشباب. وينبغي للمجتمع الدولي، في ذلك الصدد، أن يولي اهتماماً لحقيقة أن البعثة الانتقالية، فضلاً عن سلفها - بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال - قد عانت من نقص مزمن في الموارد المالية. ونسلم بالحاجة إلى تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام ومرن لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال الوصول إلى الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في القرار 2719 (2023). وسيكون من الأهمية بمكان أيضاً إعطاء الأولوية لحماية المدنيين في العمليات العسكرية حيث تتولى المؤسسات الوطنية الصومالية تدريجياً المسؤوليات الأمنية من البعثة الانتقالية والإعداد لما بعد البعثة الانتقالية. ونتطلع إلى اقتراح حكومة الصومال في ذلك الصدد، الذي سيقدم إلى المجلس بنهاية آذار/مارس.

ثانياً، يظل المأزق السياسي بشأن النموذج الانتخابي مصدر قلق. فنحن ندعو حكومة الصومال الفيدرالية إلى مواصلة الانخراط مع جميع أصحاب المصلحة لضمان عملية تعديل دستوري شاملة وتشاورية. ومن المهم أيضاً أن تشارك بونتلاند في المناقشات الوطنية لبناء الدولة. وكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وهادفة، فضلاً عن الحفاظ على حيز مدني آمن وشامل، طوال تلك العملية، أمر بالغ الأهمية.

ثالثاً، يبعث فينا الأمل التقدم الذي أحرزه الصومال على الجبهة الاقتصادية. ويبشر انضمام الصومال إلى جماعة شرق أفريقيا بفرص جديدة لشراكات وتجارة إقليمية أقوى. وكذلك نهني الصومال على بلوغه نقطة الإنجاز وفقاً للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويحدونا الأمل في أن يضع التخفيف الكامل لديون الصومال الأساس الاقتصادي والمالي لتنميته وتحقيق رؤيته الصومالية المؤتية لعام 2060.

وأخيراً، تظل الحالة الإنسانية مزرية، حيث يحتاج 7 ملايين شخص إلى المساعدة. وقد أسهمت جمهورية كوريا بمبلغ 5.5 ملايين

في وضع اقتراح مستدام لبعثة جديدة ذات ولاية ونطاق وحجم ومدة وخطة تمويل محددة بوضوح. إن الكفاح ضد حركة الشباب لم ينته بعد، ويجب أن يظل على رأس جدول أعمال المجتمع الدولي في المستقبل المنظور، سواء من حيث الاستجابة الأمنية أو معالجة الأسباب الجذرية. ويساورنا القلق إزاء احتمال أن تؤدي التوترات الأخيرة بين الصومال وإثيوبيا إلى تقويض المكاسب التي تحققت مؤخرا في ذلك المسعى وتعطي دفعة لجهود التجنيد التي تبذلها حركة الشباب. ونعيد تأكيد دعمنا لسلامة أراضي الصومال وسيادته وندعو كلا البلدين إلى ممارسة ضبط النفس والدخول في حوار هادف لإيجاد حل سلمي بشروط مقبولة للطرفين.

وختاما، تظل سلوفينيا متفائلة بأن الصومال سيتمكن من الحفاظ على الزخم الإيجابي والتقدم القوي الذي أبلغ عنه الممثل الخاص للأمين العام، بما في ذلك خلال هذه السنة الانتقالية. وتلتزم سلوفينيا، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، بمواصلة دعم الصومال في مساره.

السيدة برودهورست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال على إحاطتهما الإعلاميتين. وأود أيضا أن أرحب بممثل الصومال في جلسة اليوم.

في مستهل كلمتي، أود أن أشيد بالتقدم المحرز في الصومال خلال العام الماضي. أتاح المؤتمر الذي انعقد في 12 كانون الأول/ديسمبر 2023، بمشاركة الرئيس حسن شيخ محمود، فرصة لتقييم التقدم المحرز، سواء على الصعيد السياسي، بفضل تنظيم المجلس الاستشاري الوطني؛ والجبهة الاقتصادية، مع نقطة الإنجاز لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أو الجبهة الدبلوماسية، مع قبول الصومال في جماعة شرق أفريقيا. وترحب فرنسا بتلك التطورات وستواصل دعم السلطات الصومالية لتعميق تلك الجهود، بما في ذلك على المستوى السياسي. ويجب أن تؤخذ في الحسبان الكامل مشاركة النساء والشباب والمجتمعات المهمشة.

أولا، ننثي سلوفينيا على الصومال لبلوغه عدة معالم هامة، بما في ذلك إنجاز المطلوب في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والانضمام إلى جماعة شرق أفريقيا. ونحث الصومال على مواصلة إصلاحاته السياسية والاقتصادية وإصلاحات القطاع الأمني، بما في ذلك الإصلاحات المتعلقة بالعملية الدستورية الحاسمة. إن الحوار الوطني الذي تملك زمامه الصومال مع جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة أمر أساسي. ونرحب بالجهود الإيجابية الحالية والمقبلة التي تبذلها الحكومة الاتحادية في ذلك الصدد. كما نشدد على أهمية احترام حقوق الإنسان وضمن مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وهادفة وأمنة على جميع مستويات العمليات السياسية وعمليات صنع القرار.

ثانيا، نود أن نسترعي الانتباه إلى الحالة الإنسانية المستمرة في التردّي. إن الصومال تتحمل - مع خمسة مواسم أمطار فاشلة متتالية أعقبتها فيضانات كارثية مؤخرا - أحد أثقل أعباء حالة الطوارئ المناخية العالمية. ويساورنا القلق إزاء المجتمعات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد والتي لا تزال تكافح من أجل التعافي من أطول فترة جفاف مسجلة في البلد وآثار النزاع. وندعو إلى استجابة إنسانية تراعي المنظور الجنساني، حيث تمثل النساء والأطفال غالبية الأشخاص النازحين داخليا بسبب الكوارث والنزاعات المرتبطة بالمناخ. ونحث الصومال على مواصلة جهوده للتكيف مع المناخ بما يتماشى مع خطته الوطنية للتكيف المراعية للاعتبارات الجنسانية والنزاعات. والتعاون في القرن الأفريقي، بما في ذلك في إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، أمر حاسم للتصدي للتحديات المناخية والبيئية، ولا سيما إدارة الموارد المائية.

وأخيرا، نرحب بالخطة الطموحة لتنمية القطاع الأمني التي قدمها الصومال في المؤتمر الأمني الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك الحاجة إلى بعثة جديدة متعددة الأطراف للدعم والمساعدة لتحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. ونحث الصومال على العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى والشركاء الثنائيين وأعضاء مجلس الأمن

السيدة إيفستينغينا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كاتريونا لينغ، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، السيد محمد الأمين سوييف، على إحاطتهما الإعلاميتين. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم للصومال، أبوبكر ظاهر عثمان، في جلسة اليوم.

نتابع على نحو وثيق التطورات في جمهورية الصومال الاتحادية. ونلاحظ الزخم الإيجابي العام الذي حققه الصوماليون في تنفيذ أولوياتهم الوطنية. وينطبق ذلك على تعزيز الاستقرار السياسي الداخلي وعلى مسائل المصالحة الوطنية وبناء الدولة. ومن العوامل الإيجابية طائفة من العمليات الهجومية الناجحة التي قام بها الجيش الوطني الصومالي في المناطق، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، ضد جماعة الشباب الإرهابية، التي لا تزال تشكل التهديد الرئيسي للهيكل الأمني للبلاد وللقرن الأفريقي بأسره.

وفي الوقت نفسه، تمكن الإسلاميون من استغلال الفراغ الذي ظهر في بعض المناطق بعد رحيل قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. ونشعر بقلق بالغ إزاء استمرار قدرة المتشدد، الذين ليست لديهم مشاكل في تلقي التمويل أو اجتذاب المجندين الشباب إلى صفوفهم ويتمتعون بدعم السكان المحليين. إن الغارات التي تشنها حركة الشباب على إثيوبيا وكينيا وأوغندا المجاورة تؤكد الطابع الإقليمي للتهديدات الإرهابية، الأمر الذي يتطلب عملاً جماعياً من البلدان المجاورة.

أما في الساحة السياسية، لا تزال الأولويات العليا تتمثل في تعزيز أسس الهيكل الاتحادي للصومال، وإقامة حوار بين المركز الاتحادي والأقاليم، وإصلاح الاقتصاد والنظام القضائي، ومكافحة الفساد، وتعديل الدستور الوطني. ونرحب بالاتفاق على جدول زمني مشترك للانتخابات تم التوصل إليه بين رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، السيد حسن شيخ محمود، وزعماء المناطق الصومالية. ونأمل أن يواصل جميع أصحاب المصلحة في العملية السياسية

على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال الحالة في الصومال هشة. وتواصل حركة الشباب شن هجمات متكررة، بما في ذلك على المدنيين والشركاء الدوليين. وتتقدم فرنسا بأحر التعازي لأسر جميع الضحايا، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة، في أعقاب شتى الحوادث التي أثرت على البلد في الأسابيع الأخيرة.

وتشعر فرنسا بقلق خاص إزاء أثر العنف على الحالة الإنسانية التي أضعفتها بالفعل الظروف المناخية القاسية. وستحرص فرنسا على مراعاة الوضع مراعاة تامة، كما فعلنا في عام 2023، حيث بلغ إجمالي المساعدات الإنسانية أكثر من 10 ملايين يورو. ونذكر بضرورة إيصال المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين على نحو كامل وآمن وبدون عوائق. سيواصل أيضاً الاتحاد الأوروبي دعمه التاريخي للصوماليين، حيث تم تخصيص ما يقرب من 543 مليون يورو من المساعدات الإنسانية للصومال منذ عام 2017.

إن مواجهة تلك التحديات، تقتضي من جميع شركاء الصومال أن يحددوا، من الآن، الدعم الذي يمكن تقديمه عندما تغادر بعثة الاتحاد في 31 كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بالاستراتيجية التي طرحها الصومال في كانون الأول/ديسمبر 2023، وهي استراتيجية واضحة جداً وتتطلب تعبئة المجتمع الدولي بأسره. ولن يتوفر الدعم الفعال لجهود مقديشو الرامية إلى درء خطر حركة الشباب إلا باستجابة منسقة من جانب شركاء الصومال.

إن فرنسا، بالاشتراك مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، مستعدة لتحديد أفضل السبل لدعم تلك الاستراتيجية، ونأمل في انضمام شركاء جدد. وسيستمر الاتحاد الأوروبي الذي التزم بتقديم أكثر من 4,3 مليار يورو للصومال منذ عام 2009 بنشر بعثتين تدريبيتين أوروبيتين في الميدان، وبتعبئة جميع الأدوات المتاحة له لتعزيز المكاسب التي تحققت، مع التركيز على تعزيز القدرات الصومالية. لا يمكن الاضطلاع بهذه الجهود بدون دعم أصحاب المصلحة في المنطقة الإقليمية الذين نشجع وإياهم استمرار الحوار السلمي والمنتظم.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة كاتريونا لينغ والسيد محمد الأمين سوييف على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأنوه بحضور ممثل الصومال في جلسة اليوم.

نشجع الجهود التي يبذلها الرئيس محمود في مكافحة جماعة الشباب الإرهابية التي لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن والاستقرار في الصومال والمنطقة الإقليمية. ونأسف بصفة خاصة للحادث الذي تعرضت له مؤخرا طائرة هليكوبتر تابعة للأمم المتحدة وقتل جراء ذلك أفراد عسكريين من الإمارات العربية المتحدة. ونعرب عن تضامننا مع ذلك البلد وندين إدانة قاطعة هذه الأعمال التي لا يمكن أن تمر بدون عقاب.

تعتقد إكوادور أن تعزيز المؤسسات هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية ووقف العنف المسلح من خلال عمليات ديمقراطية وشاملة وشفافة. وفي ذلك الصدد، نحض على إنهاء الاستبعاد المستمر للمرأة في عملية صنع القرار السياسي، كما هو الحال في المجلس الاستشاري الوطني. ويجب أن تكون أصوات النساء ممثلة على النحو الواجب من أجل تعزيز المشاركة السياسية بنشاط من خلال تنفيذ الحصص الانتخابية. ونرحب بالعمل المشترك الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمم المتحدة لبناء القدرة على صياغة التشريعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والمشاركة في عملية صنع القرار.

إن استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد الأطفال أمر مثير للقلق. ومعظم هذه الانتهاكات ترتكبها حركة الشباب من خلال الهجمات على المدارس والمستشفيات، والتي تتعارض مع القانون الدولي الإنساني. وبينما يجري استكمال المرحلة الثانية من انتقال بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، نحث الحكومة والأمم المتحدة على التعاون الوثيق لضمان انتقال تدريجي ومسؤول لا يترك فراغات أمنية ويكفل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وعلى هذا المنوال، تدعو إكوادور المؤسسات الأمنية الصومالية إلى الاضطلاع تدريجيا بالمسؤوليات الأمنية لبعثة الاتحاد

الوطنية العمل معا لإنشاء نموذج اتحادي مستدام. وفي الوقت نفسه، ما فتئنا نؤمن بضرورة ضمان السلامة الإقليمية للصومال ووحدته.

ويجب أن تظل المساعدة على تحسين فعالية أجهزة الأمن الاتحادية في الصومال تكتسي أولوية لدى المجتمع الدولي حتى تتمكن من بسط سيطرتها المستقلة بفعالية على كامل تراب البلد. وفي هذا الصدد، يجب ضمان انسحاب منظم وغير قسري لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية، وفقا للخطة المتفق عليها سابقا. وننتطلع إلى العمل المتسق لكامل وجود الأمم المتحدة في البلد، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال.

بالنظر إلى حدوث فيضانات شديدة والنيوبو في نهاية العام الماضي، يكتسي الأمن الغذائي في الصومال نفس القدر من الأهمية. وللتغلب على العواقب المدمرة الناجمة عن الكوارث الطبيعية، قدمت روسيا مساعدات إنسانية لبلدنا الصديق في شرق أفريقيا بالتبرع بكمية 50 ألف طن من الحبوب.

وما فتئنا نتابع على نحو وثيق التطورات في المنطقة، التي نشهد فيها صراعات طال أمدها وزيادة في عدد الخلافات. وندعو جميع البلدان في المنطقة إلى البحث عن نقاط مرجعية مفيدة على نحو متبادل، والمشاركة في الحوار، وتنسيق قرارات إقليمية، استنادا إلى مبدأ "إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية"، والتغلب على الخلافات الناشئة عن طريق المفاوضات، بما يتماشى مع القانون الدولي وبدون تدخل خارجي.

في الختام، نود أن ننوه بأن الصومال، بمساعدة المجتمع الدولي، تمكن من تحقيق نتائج هامة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كثيرة، وسيتعين التصدي لها. ونؤيد باستمرار الجهود الرسمية التي تبذلها مقدشو لتحقيق استقرار الحالة السياسية الداخلية. وفي ذلك الصدد، ندعو الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين إلى مواصلة مساعدة الصومال، مع الاحترام الصارم لسيادة البلد وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

والأمن لإعادة أفراد طاقم طائرة الهليكوبتر التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال المفقودين منذ 10 كانون الثاني/يناير.

وتهنئ الولايات المتحدة الصومال على التقدم الاقتصادي الذي أحرزه مؤخرا، بما في ذلك قبوله في عضوية جماعة شرق أفريقيا، وعلى بلوغه نقطة الإنجاز في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويحدونا الأمل في أن تُيسر تلك التطورات نموا اقتصاديا أسرع وإتاحة الفرص لشعب الصومال.

وعلى الجبهة السياسية، نلاحظ أن البرلمان الصومالي أقر مؤخرا مبادئ توجيهية إجرائية للمضي قدما في عملية مراجعة الدستور. وإننا نؤيد بقوة عملية شفافة شاملة للجميع تؤدي إلى إصلاحات قائمة على توافق الآراء. وتُرجب الولايات المتحدة أيضا باستكمال الانتخابات الرئاسية في بونتلاند، التي نأمل أن تُيسر إعادة تواصل بونتلاند مع مقديشو وانخراطها في عملية المجلس الاستشاري الوطني.

بيد أننا ما زلنا نشعر بقلق بالغ من الآثار المحتملة التي تنطوي على زعزعة الاستقرار والمترتبة على مذكرة التفاهم المبرمة بين إثيوبيا وصوماليلاند بدون موافقة حكومة الصومال الاتحادية. وتتضمن الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين الآخرين في إعادة التأكيد على دعمها لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية والحث على الحوار الدبلوماسي لتهذئة التوترات. ومن الحيوي ألا تصرف المسألة الانتباه عن التحديات الحرجة لبناء الدولة التي لا تزال قائمة في الصومال. وإننا نواصل دعم عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لمساعدة الصومال على بناء القدرات في مجال الحوكمة وإصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون.

ونشيد بالصومال والاتحاد الأفريقي على التقدم المحرز في المرحلة الانتقالية لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال مع إنجاز المرحلة 2 للخفض التدريجي للبعثة في نهاية حزيران/يونيه. ونُرجب بتوافق الآراء الدولي المؤيد لإيفاد بعثة متابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال للمساعدة في الحفاظ على الاستقرار مع استمرار الصومال في تطوير قدراته الأمنية. ونشعر بالتفاؤل لأن الصومال والاتحاد الأفريقي يناقشان بنشاط معايير بعثة المتابعة.

الأفريقي الانتقالية في الصومال، وضمان حماية المدنيين في تخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية، والتحقيق في أي انتهاكات قد تنشأ ومعاقبة المسؤولين عنها.

ومن المهم أن يستمر تقديم التبرعات للحفاظ على عمل البعثة حتى الموعد المُقرر لمغادرتها في 31 كانون الأول/ديسمبر. ومن شأن تقديم دعم إضافي إلى البعثة والصومال أن يدعم جهودها الرامية إلى مكافحة حركة الشباب وتعزيز السلام والأمن الداخليين والإقليميين.

ومن المهم أيضا التأكيد على التقدم التشريعي المُحرز لإدماج الصومال في جماعة شرق أفريقيا، وكذلك في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. يتيح ذلك فرصا لتعزيز الشراكات والتجارة على الصعيد الإقليمي، وهما أمران أساسيان لتنمية البلد، ولإحراز مزيد من التقدم بشأن الأولويات الوطنية الرئيسية من خلال استمرار الحوار السياسي وتوافق الآراء.

وتشعر إكوادور بقلق بالغ لانعدام الأمن الغذائي في الصومال. وإننا نعيد التأكيد على أهمية دعم جميع المبادرات الرامية إلى تحسين الظروف، وفي هذا الصدد، فإن دعم المجتمع الدولي لصندوق المساعدة الإنسانية للصومال أمر بالغ الأهمية، إذ سيُتيح تنفيذ كل من الإجراءات الوقائية وإجراءات الاستجابة اللازمة لتلبية احتياجات أكثر من 4 ملايين نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لينغ على إحاطتها. إننا نشيد بعملها وعمل فريقها الذي واصلت الاضطلاع به على الرغم من الظروف الصعبة. وأشكر الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي الأمين سوييف على إحاطته. وأرحب أيضا بممثل الصومال في هذه الجلسة.

إننا نُقدّر التحديات التي واجهتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في الشهر الماضي، مع فقدان أحد أفراد وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة الذي قتل في هجوم بقذائف الهاون، وتحطم طائرة للأمم المتحدة تدعم برنامج الأغذية العالمي وما صاحب ذلك من خسائر بشرية، والعمل المتواصل مع إدارة شؤون السلامة

وفي هذا السياق، نُرحّب بمشاركة الرئيس حسن شيخ محمود في حفل تنصيب الرئيس ديني في كانون الثاني/يناير.

ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق لأن المرأة لا تزال مُهمّشة في مداوالات المجلس الاستشاري الوطني. ونُشجّع السلطات الصومالية على تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها واتخاذ خطوات ملموسة في ذلك الاتجاه.

إن الزيادة المقلقة الأخيرة في جرائم قتل الإناث الشنيعة تثير قلقاً بالغاً. وإننا ندعو إلى اتخاذ إجراءات فورية للتحقيق في تلك الجرائم، وتعزيز الحماية القانونية ووضع حد للإفلات من العقاب.

ونُرحّب بالتدريب وحلقات العمل التي نظمتها مؤخراً بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لتعزيز قدرات الدعوة بشأن سن القوانين التي تراعي الاعتبارات الجنسانية. ونرحب أيضاً بعقد المؤتمر الوطني للبرلمانيات الذي شاركت فهي برلمانيات وكبار المسؤولين الحكوميين وممثلو المجتمع المدني.

ونحيط علماً بالإطار الاستراتيجي لتطوير القطاع الأمني الذي قدّمه الصومال مؤخراً. وفي الوقت نفسه، نُسلّم بأن الرحيل الوشيك لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، بحلول نهاية هذا العام، يستدعي التخطيط الاستراتيجي.

إن الإرهاب لا يعرف حدوداً. ولذلك، فإننا نُسلّم بحاجة الصومال إلى دعم دولي كبير للبناء على ما تحقّق من تقدم من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والانتقال إلى المرحلة التالية من قدرات الصومال الأمنية.

يظل تحقيق الاستقرار في طبيعة أي تقدم أمني تواكبه هياكل قوية للحكم المحلي والمصالحة.

وما انفكت حركة الشباب تُشكّل تهديداً خطيراً للسلام والأمن والاستقرار في الصومال، وتدين مألطة بشدة جميع الهجمات التي تشنها هذه الجماعة. وما زلنا نشعر بقلق بالغ من عدد الانتهاكات المنسوبة إلى حركة الشباب، بما في ذلك، كما سمعنا من فورنا

وبالنظر إلى رفع مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر حظر الأسلحة المفروض على حكومة الصومال الاتحادية، فإننا نشجع على مواصلة العمل بشأن إدارة الأسلحة والذخائر، وإحراز تقدم في وضع الإطار الوطني لمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، واتخاذ خطوات لتحسين تنفيذ جهود مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. والولايات المتحدة ملتزمة بمتابعة إدراج أفراد وكيانات في قائمة الجزاءات في لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 2713 (2023) بشأن حركة الشباب، وتحت الدول الأعضاء على الانضمام إليها في هذه العملية.

وفي الختام، أود، باسم الولايات المتحدة، أن أشيد باستخدام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لمساعدتها الحميدة ودعمها الإستراتيجي والتقني لمساعدة الصومال على تحقيق تلك الأهداف جميعاً.

السيدة فرازير (مالطة) (تكلّمت بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لينغ والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي الأمين سوييف على إحاطتيهما. وأرحب أيضاً بالممثل الدائم للصومال في هذه الجلسة.

إننا نشيد بالصومال على التطورات الإيجابية الأخيرة، بما في ذلك انضمامه إلى جماعة شرق أفريقيا. تُوكّد هذه الخطوة على أهمية تعزيز العلاقات الإقليمية. ويمثل الوفاء بنقطة الإنجاز في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون معلماً بارزاً يتيح إمكانية إنشاء قنوات تمويل دولية جديدة.

وترحب مالطة أيضاً باختتام الانتخابات السلمية في بونتلاند وتردد دعوة الأمين العام إلى إشراك بونتلاند في المناقشات الوطنية بشأن بناء الدولة.

وتُقدّر مالطة الجهود التي بُذلت مؤخراً في إطار المجلس الاستشاري الوطني. وإننا نُشجّع على إجراء مشاورات شاملة للجميع تقوم على توافق الآراء بشأن أي تعديلات دستورية.

أولاً، يجب أن ندعم الصومال بالحفاظ على الاستقرار السياسي. وقد انخرطت حكومة الصومال الفيدرالية مؤخراً بنشاط في حوار سياسي مع الولايات الأعضاء فيها بشأن قضايا رئيسية مثل الهياكل السياسية للبلد وصياغة الدستور والانتخابات العامة. وتؤيد الصين جميع الأطراف في الصومال في حل خلافاتها من خلال الحوار بالتشاور وفي دفع عملية الانتقال السياسي قدماً.

وتجدر الإشارة إلى أن اختيار النظام السياسي ومسار التنمية هو شأن داخلي للصومال. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتقيد بمبدأ إمساك الصوماليين بزمام القيادة والملكية وأن يتجنب فرض نموذج حكم من الخارج. وينبغي للسيدة لينغ وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، في معرض اضطلاعهما بولايتيهما في مجالات مثل الوساطة السياسية، أن يحترما سيادة الصومال وملكيته احتراماً كاملاً وأن يقدموا دعماً ببناء لعملية الانتقال السياسي. وينبغي تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والصومال وتحسينه باستمرار مع تطور الحالة. وتؤيد الصين تيسير انتقال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في الوقت المناسب بما يتفق مع طلب الحكومة الصومالية.

ثانياً، ينبغي أن ندعم الانتقال الأمني في الصومال. وقد هاجمت حركة الشباب الإرهابية مؤخراً عدداً من الأهداف في العاصمة مقديشو، مما تسبب في وقوع إصابات بين المدنيين وموظفي الأمم المتحدة. وهذا يذكرنا مرة أخرى بأن الإرهاب لا يزال التهديد الرئيسي للصومال. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم حكومة الصومال الاتحادية في توطيد نتائج المرحلة السابقة من مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار. يحتاج قطاع الأمن الصومالي إلى الدعم في بناء قدرته على الاضطلاع بمسؤولية أكبر عن الأمن.

ومن المقرر لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال أن تتسحب من الصومال بحلول نهاية هذا العام. وتؤيد الصين المضي قدماً بخطة الخفض التدريجي للبعثة بطريقة سلسة ومنظمة ومسؤولة، تقوم على أساس تقييم شامل للحالة الأمنية في الصومال بغية تجنب حدوث فراغ أمني. وفي الوقت الراهن، تشعر جميع الأطراف عموماً

من الممثلة الخاصة للأمين العام لينغ، استمرار اختطاف الأطفال لتجنيدهم. ونواصل دعم الجهود التي تبذلها الحكومة الصومالية في التصدي لتلك التحديات.

ونتطلع إلى تلقي اقتراح صومالي شامل بحلول نهاية الشهر المقبل. ونشجع على تشاطر ذلك الاقتراح ومناقشته مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وغيرهما من الشركاء الرئيسيين لضمان جدواه ووضع استراتيجية خروج واضحة ذات أهداف قابلة للقياس.

إن دورات الجفاف والفيضان الناجمة عن ظاهرة النينيو جعلت الصومال واحدة من أكثر البلدان في العالم عرضة لتقلب المناخ. تؤدي تلك الآثار المتصلة بالأمن المناخي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية، وتعوق التنمية، وتهدئ أرضاً خصبة للنزاعات العرقية والعنف الناجم عن ندرة الموارد الحيوية. وتواصل مالطة دعم عمل مستشار الأمن المناخي في إطار بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، الذي لا يزال دوره حاسماً في تحديد الآثار المتصلة بالمناخ على أرض الواقع.

إننا نتابع بقلق التطورات الأخيرة في المنطقة، ونضم صوتنا إلى الدعوات إلى وقف تصعيد التوترات بين إثيوبيا والصومال. وتؤيد مالطة تأييداً تاماً السلامة الإقليمية للصومال وسيادته، ونشجع الأطراف على الدخول في حوار بناء بغية تسوية الحالة.

وفي الختام، تؤكد مالطة من جديد دعمها الكامل للحكومة الصومالية في تحقيق أولوياتها الوطنية، بما في ذلك عملية استعراض الدستور وإصلاح القطاع الأمني، وكلاهما لا يزالان أساسيين لضمان الوحدة والسلام والاستقرار في الصومال على المدى الطويل.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثلة

الخاصة للأمين العام لينغ والممثل الخاص سوييف على إحاطتيهما، وأرحب بحضور الممثل الدائم للصومال في هذه الجلسة.

إن هذه سنة حاسمة بالنسبة للعملية السياسية والانتقال الأمني وإعادة الإعمار على الصعيد الوطني في الصومال. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ألا يتهاونا في اهتمامهما ودعمهما للصومال.

الإقليمية لتحقيق تلك الغاية. ودعو جميع الجهات الفاعلة ذات النفوذ إلى استخدامه من أجل إيجاد حل سلمي. لقد شهد العام الماضي بلوغ الصومال معالم هامة، مثل استكمال عملية تخفيف عبء الديون، والانضمام إلى جماعة شرق أفريقيا، وإحراز تقدم في استعراض الدستور. ولضمان استمرار عام 2024 على هذا المسار الإيجابي، تبدو هناك ثلاثة عناصر ذات أهمية خاصة في هذا الوقت.

أولاً، لا يزال الهجوم على حركة الشباب يشكل الشاغل الأمني الرئيسي بينما يستمر خروج بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال بحلول نهاية العام. وبرفع الحظر المفروض على الأسلحة، أظهر المجلس استعداده للتطلع إلى المستقبل. وينبغي الآن مناقشة ذلك المستقبل، لا سيما فيما يتعلق بالدعم الدولي للصومال. وينبغي للتدابير الرامية إلى تخفيض الوجود الدولي أن تراعي الحالة على أرض الواقع. ومن الضروري توفير الخدمات الأساسية والأمن في الأراضي المستعادة حديثاً. ودعو جميع أطراف النزاع إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، يجب التحقيق في الانتهاكات ومقاضاة الجناة المزعومين.

ثانياً، نرحب بالأدلة على التقدم الديمقراطي مثل إجراء الانتخابات سلمياً في بونتلاند، بينما نواصل تشجيع تنفيذ النموذج الانتخابي الذي يعطي للشخص الواحد صوتاً واحداً. وفي ذلك الصدد، نشدد على أن مشاركة المرأة ليست حقاً فحسب، بل هي دعامة أساسية للسلام المستدام. ونؤيد بقوة عملهم في إطار المجلس الاستشاري الوطني ونشدد على أهمية تحقيق حصة 30 في المائة للنساء في البرلمان على جميع المستويات. يجب أن تستمر المراجعة الدستورية في مساحة مدنية آمنة وشاملة، بالنظر إلى أن التعاون بين المواطنين والولايات الفيدرالية والحكومة المركزية هو أساس التماسك الوطني.

ثالثاً، كما ذكر الأمين العام في مناقشتنا المفتوحة الأخيرة (انظر S/PV.9547)، يجب الاعتراف بأن تهديدات تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والنزاع مترابطة. وتتجلى تلك الصلة بوضوح في حالة الصومال، حيث تضرر عدة ملايين من الناس من الأمطار الأخيرة

بالقلق إزاء الترتيبات الأمنية بعد انسحاب البعثة. وترى الصين أن أي ترتيبات مستقبلية ينبغي أن تلي الاحتياجات الأمنية للصومال وأن تحترم رغبات الحكومة الفيدرالية. وينبغي للمانحين التقليديين من البلدان المتقدمة النمو ألا يقللوا من دعمهم للصومال أو أن يحولوا مسؤولياتهم أو أن يتخلوا عنها ببساطة.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى دعم إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي للصومال. رحبت الصين بإطلاق حكومة الصومال الفيدرالية مؤخراً رؤيتها المثوية لعام 2060 التي تحدد أولويات التنمية الوطنية. لقد وصل الصومال إلى نقطة الإنجاز في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وينبغي للمجتمع الدولي والمؤسسات المالية أن تغتنم هذه الفرصة لزيادة مساعدتها للصومال وتجنب ربط المساعدة والتمويل بشروط سياسية. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال أن تبنى الموارد الدولية للمجالات الإنمائية ذات الأولوية في الصومال وأن تدعم تعزيز السلام من خلال التنمية بغية معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في البلد.

وما فتئت الصين تتمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتدعم البلدان في الحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية. ونؤيد الجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية لحماية الوحدة الوطنية والسيادة والسلامة الإقليمية، ونأمل أن تعالج بلدان المنطقة شؤونها من خلال الحوار وتحقيق التنمية المشتركة على أساس التعاون الودي.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثلين الخاصين لينغ وسويف على إحاطتهما وأن أرحب بحضور الممثل الدائم للصومال في هذه الجلسة.

يعتمد استقرار القرن الأفريقي وازدهاره على التعاون الإقليمي والقدرة على تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وفي ذلك الصدد، تشعر سويسرا بالقلق إزاء تصاعد التوترات في أعقاب الخلافات الأخيرة المتعلقة بصوماليلاند. وتؤكد سويسرا من جديد احترامها لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية وتشجع الأطراف على مواصلة السير على طريق الحوار السلمي. ونؤيد أيضاً الجهود التي تبذلها المنظمات

نوفمبر المساهمة بنحو 1,8 مليون دولار لدعم الشرطة الصومالية في عملياتها في المناطق الهشة والمستعادة حديثا بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ونرحب أيضا بجهود الحكومة الصومالية لوضع إطار قانوني واضح لمهام إنفاذ القانون والأمن. ولا يمكن تحقيق سيادة القانون في ظل الفراغ الأمني ولا يمكن الحفاظ على الأمن دون سيادة القانون. وتأسيس قوة شرطة فعالة وخاضعة للمساءلة جزء حيوي من الجهود الجارية لتحقيق الاستقرار. ولا يزال الدعم المقدم من البلدان المجاورة المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال لتشكيل القوات الصومالية ضروريا أيضا لنجاح عملية الانتقال الأمني. وتزيد أي توترات إقليمية من خطر إهدار الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس، ولذلك يجب تجنبها من خلال الحوار البناء بين أصحاب المصلحة.

وتتطلب مكافحة حركة الشباب اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره على المدى الطويل استنادا إلى النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وبما يتماشى مع منظور المرأة والسلام والأمن ومنظور الشباب والسلام والأمن. ويجب على المجتمع الصومالي أن يزيد قدرته على الصمود بشكل عام لمنع أي استغلال من جانب حركة الشباب لمجالات الضعف. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تكون الخدمات الأساسية في متناول كل شخص يخضع لسلطة الدولة. ويشكل بلوغ نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون نتيجة هامة لجهود حكومة الصومال الفيدرالية التي ينبغي لها أن تستفيد من ذلك الزخم لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية والمالية، مع الحصول على ائتمان إضافي من المؤسسات المالية الدولية.

أظهر التأثير المدمر للأمطار الغزيرة التي هطلت في الربع الأخير من عام 2023 بوضوح ضعف الصومال أمام الصدمات المناخية الشديدة. ويواجه عشرات الآلاف من الناس حالة إنسانية مزرية بسبب عواقب الفيضانات. وهناك حاجة ماسة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بمساعدة مستمرة من المجتمع الدولي، من أجل تحسين

ويعاني ثلث السكان تقريباً من الجوع. وللحيلولة دون زيادة تدهور الحالة مع بداية موسم الأمطار، سيكون من الأهمية بمكان اتخاذ إجراءات مبكرة. وتحقيقاً لتلك الغاية، تدعم سويسرا الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ الذي يعمل قبل اندلاع الأزمات ويقدم المساعدة الحيوية في حالة حدوث الفيضانات. وعلى المدى الطويل، هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق على الصعيد المحلي والفيدرالي والإقليمي لتوقع تلك الأزمات المعقدة وإدارتها على نحو أفضل.

في الختام، أود أن أهني بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال على الدور الحاسم الذي تضطلعان به في الصومال. وستواصل سويسرا دعم البعثتين والصومال وشعبه في جهودهم الرامية إلى بناء السلام وتحقيق مستقبل مزدهر.

السيدة شينو (اليابان): أشكر السيدة كاتريونا لينغ، الممثلة الخاصة للأمين العام، والسيد محمد الأمين سوييف، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات. وأود أيضا أن أرحب بحضور الممثل الدائم للصومال هنا اليوم.

في الشهر الماضي، حققت بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وقوات الأمن الصومالية إنجازا هاما آخر باستكمال المرحلة الثانية من خفض التدرجي للبعثة. ونشيد بالالتزام حكومة الصومال الفيدرالية الراسخ بخطة الانتقال الأمني ونعرب عن تقديرنا لجميع موظفي البعثة وقوات الأمن الصومالية على تضحياتهم في بناء السلام والاستقرار في المنطقة.

وتركز خطة تطوير قطاع الأمن الصومالي، التي قُدمت في كانون الأول/ديسمبر 2023، بحق على جهود تحقيق الاستقرار في الأراضي المحررة حديثا، بالإضافة إلى العمليات الهجومية ضد حركة الشباب. وسيكون من الأهمية بمكان التعجيل بإصلاح قطاع الأمن لضمان وجود ما يكفي من قوات الأمن الصومالية لتمكين الانتقال السلس. وتحقيقا لهذه الغاية، قررت اليابان في شهر تشرين الثاني/

وتشكيلها. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن التقرير الحالي لم يناقش تلك المهام. إن التخطيط لانتقال بعثة الأمم المتحدة لتصبح فريق الأمم المتحدة القطري أمر عاجل وحاسم الأهمية لأنه سيساعدها على أن تكون أكثر اتساقا مع صياغة الحكومة لأولوياتها الإنمائية الطويلة الأجل. ونطلب إلى الأمين العام أن يدرج خريطة الطريق الانتقالية والانتهاء من استعراض ملاك الموظفين والتشكيلة في التقرير عن الفترة المقبلة.

كما يعلم المجلس، أعلن رئيس وزراء إثيوبيا في 1 كانون الثاني/يناير ضم جزء من الصومال من أجل إنشاء قاعدة عسكرية واتخذ قرارا لاحقا بالاعتراف باستقلال جماعة انفصالية في شمال غرب الصومال. وهو ما يشكل انتهاكا وخرقا واضحين لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية وللمبادئ الأساسية المكرسة في المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة.

وتدين الحكومة الصومالية وترفض إجراءات إثيوبيا غير القانونية وجهودها المخادعة للتستر على محاولتها الفاشلة لضم إقليم صومالي تحت غطاء تعزيز التعاون الاقتصادي والتكامل. وتحذر الحكومة الصومالية من أن هذه الإجراءات لا تؤثر سلبا على الاستقرار الإقليمي فحسب ولكنها تشكل أيضا سابقة خطيرة للنظام الدولي القائم على سيادة جميع الدول وحريتها واستقلالها، فضلا عن أنها تقوض مصداقية النظام القائم على القواعد. وقد أظهر لنا التاريخ مرارا وتكرارا أن الضم كان محفزا للتوترات الإقليمية ولنزاعات مطولة ذات عواقب إنسانية مدمرة. إن إنشاء إثيوبيا لقاعدة عسكرية في الصومال بمثابة إعلان الحرب على الصومال وشعبه. وعلاوة على ذلك، فقد أحييت أعمالها حركة الشباب المتطرفة العنيفة كما أنها يمكن أن تعكس مسار ثلاثة عقود من المكاسب التي حققناها بشق الأنفس في الصومال. وبتغييرها على نحو انفرادي لحدود الصومال وسلامته الإقليمية، فإن الحكومة الإثيوبية توجع حلقة عدم الثقة والدعاء بين الشعبين الصومالي والإثيوبي. وعلاوة على ذلك، قد يكون لهذه الأعمال تأثير مزعزع لاستقرار على نحو خطير، بالنظر إلى التركيبة العرقية المعقدة لبلدان القرن الأفريقي. ومن المؤكد أنها ستكون مصدر إلهام لصعود جماعات

رفاه الشعب. وقررت اليابان هذا الشهر تقديم معونة في شكل منحة طارئة للصومال بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) لتوفير المأوى والمياه وخدمات الصرف الصحي والمواد غير الغذائية والرعاية الصحية.

إن نجاح المرحلة الانتقالية في الصومال أمر حيوي لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها. ونحيط علما بالمناقشات الجارية في الاتحاد الأفريقي بشأن التشكيلة الأمنية لمرحلة ما بعد البعثة الانتقالية التابعة له في الصومال ونطلع إلى المشاركة في المداولات المقبلة بشأن التعاون المحتمل للأمم المتحدة بهذا الخصوص. وتظل اليابان، جنباً إلى جنب مع جميع شركائنا، ملتزمة بالإسهام في الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال): أود في البداية أن أهنئكم، السيدة الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر وأن أتمنى لكم خالص التوفيق. وأود أيضا أن أشكر السيدة كاتريونا لينغ، الممثلة الخاصة للأمين العام، والسيد محمد الأمين سوييف، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، على إحاطتيهما. ويحيط وفد بلدي علما بتقرير الأمين العام (S/2024/129) ويود أن يدلي بالنقاط التالية: أولاً، نرحب بإشارة التقرير الحالي إلى بعض التحديات وباعترافه بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها حكومة الصومال الفيدرالية. ومع ذلك، نقترح بكل احترام أن يعاد تصميم التقرير من أجل زيادة فائدته إلى أقصى حد ممكن، بحيث يتضمن قدراً أقل من السرد وتفاصيل أقل عن الأحداث الثانوية وتحليلاً أعمق للمسائل الرئيسية، فضلاً عن التوصيات والاستنتاجات.

ثانياً، دعت الفقرة 13 من منطوق القرار 2705 (2023) إلى وضع خريطة طريق لانتقال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في نهاية المطاف من بعثة سياسية خاصة إلى فريق قطري للأمم المتحدة، فضلاً عن الانتهاء من استعراض ملاك موظفيها

يد حكومة مضيفة يقودها حائز على جائزة نوبل للسلام، وأصبح انتهاكا معتادا للقانون الدولي.

في نهاية المطاف، فإن مصداقية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي واستقرار الصومال مترابطان ترابطا وثيقا، وتشكل الانتهاكات المذكورة تهديدا مباشرا للجميع. نعتقد أنه كان يجدر بالاتحاد الأفريقي أن يتجمل بقدر أكبر من الصراحة حيال ما يرقى إلى نية إثيوبيا الواضحة لشن عدوان سافر على وحدة الصومال وسلامته الإقليمية. ونظرا لخطورة الحالة وتداعياتها الإقليمية والدولية الجسيمة، يتعين على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يضمنوا البقاء أوفياء لمهمتهما المتمثلة في منع نشوب الصراعات وصون السلم والأمن الدوليين.

في الختام، نود أن نشكر الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على التزامهما ودعمهما الثابتين في الحفاظ على سيادة الصومال ووحدته وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. ويتحتم على إثيوبيا أن تتخلى عن طموحها التوسعي في الصومال وأن تنقيد تقيدا صارما بالمعايير الأساسية لحسن الجوار ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وميثاق الاتحاد الأفريقي. وقد ذكر رئيس بلدي، الرئيس حسن شيخ محمود، في مناسبات عديدة أننا ملتزمون بشعار "الصومال في سلام مع نفسه ومع العالم". ويشمل ذلك البلدان المجاورة لنا. وبينما تؤكد الحكومة الصومالية حرصها على ممارسة أعلى درجات ضبط النفس، تحتفظ بحقها الطبيعي الكامل في الدفاع عن النفس للرد على التهديدات الناجمة عن انتهاكات سلامتها الإقليمية ووحدتها، وفقا لأحكام القانون الدولي.

رُفِعَت الجلسة الساعة 11/45.

انفصالية عرقية في القرن الأفريقي، وخاصة في البلدان التي توجد فيها أحكام دستورية تتعلق بمسار للانفصال، كما هو الحال في إثيوبيا.

وبالإضافة إلى التداعيات الإقليمية المباشرة، يمكن أن تمتد الآثار المتلاحقة لأعمال إثيوبيا إلى ما هو أبعد من حدود الصومال وإثيوبيا. فهي قد تضعف المنطقة وتعطل التجارة والتبادل التجاري العالميين، ويُحتمل أن تؤدي إلى تدفق اللاجئين وهو ما سيشكل عبئا على موارد البلدان المجاورة وقدراتها.

وسيلمس المجتمع الدولي آثار هذه الانتهاكات، ومن شأنها أن تقوض استقرار العالم وأمنه.

يؤدي الاتحاد الأفريقي دورا في الحفاظ على حدود البلدان الأفريقية ومنع نشوب الصراعات التي يمكن أن تهدد استقرار الدول الأفريقية وسيادتها. وقد استرعينا انتباه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى الانتهاكات، ولكن حكومة إثيوبيا لم تحضر الجلسة التي دعا إليها المجلس لمناقشة هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، يوم السبت الماضي، أبقت الحكومة الإثيوبية الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود في فندقه وحاولت منعه من دخول مقر الاتحاد الأفريقي للإدلاء بملاحظاته. وفي ضوء تلك التطورات، من الواضح أن إثيوبيا تعرقل عن عمد طريق التعاون الثنائي وتنشئ سابقة خطيرة من حيث التزام البلد المضيف بمبادئ الاتحاد الأفريقي والدبلوماسية الدولية. ويبدو أن صورة الاتحاد الأفريقي قد شُوّهت بشكل كبير جراء تلك الأعمال وأضحى رهينة في